

## مأزق واشنطن في سورية

■ **حميدي العبدالله**

لا شك أنَّ الولايات المتحدة تواجه ما زلنا في سورية. بداية الأزمة سعت وراهنّت إدارة أوباما على «سقوط النظام» أو على الأقل تنحّي الرئيس بشار الأسد عن الحكم على غرار ما حصل في مصر وتونس. ولكن ذلك لم يحدث. سعت ثانياً إلى إسقاط الدولة السورية للوصول إلى هذه الغاية على غرار ما حصل في ليبيا، ولكن ذلك لم يحصل لأسباب كثيرة، أبرزها تماسك الجيش السوري، ووقوف حلفاء سورية إلى جانبها، وتحديدًا حزب الله وإيران، وقلق إدارة أوباما من التورط في نزاع عسكري جديد على غرار تورطها في العراق وأفغانستان، لا سيما أنّ نموذج ليبيا لم يحقق لفرص أيّ تدخل عسكري مباشر حتى وإن كان هذا التدخل مقتصرًا على القوة الجوية، لخلق ما يسمّى بالمنطقة الآمنة، وتقديم الدعم الفعّال للجماعات الساعية لإسقاط الدولة السورية عبر القوة الجوية.

منذ عام 2013 تخلّت الولايات المتحدة، أو بالأحرى إدارة أوباما، عن هذه الرهانات، وتبنّت مقاربة جديدة قائمة على دعم المسلحين لإحلالها أمد حرب الاستنزاف، وإرغام الدولة السورية وحلفائها على ضرورة احترام حق السوريين في تقرير مستقبل بلادهم السياسي عبر صناديق الاقتراع، وتحديد من يكون ومن لا يكون في سدة المسؤوليّة. يمكن أن نرى النجاحات العسكرية في الميدان، اضطرت الولايات المتحدة إلى قبول إتفاق «وقف العمليات»، ولكن هذا الاتفاق وفر طرفاً للجيش السوري مكنته من تحرير تدمر والقريتين، والاستعداد لتحرير دير الزور والرقة، عند هذه النقطة زات واشنطن أنّ اتفاق «وقف العمليات» يصبّ في مصلحة الدولة السورية وحلفائها، فأوعزت لحلفائها بالضبط على الجبهات المشمولة بقرار وقف العمليات لمنع الجيش من تركيز قواته على جبهات الرقة ودير الزور. ولكن في المقابل إتفاق وقف العمليات أثار جراء هذه الحُرُوقات، وبدأت تلوح بالأفق إمكانية العودة إلى ما قبل هذا الاتفاق، وبالتالي تحرير المزيد من الأراضي من قبل الجيش السوري وحلفائه، هنا عادت واشنطن من جديد إلى إحياء اتفاق وقف العمليات، ولكن هذه المرة بشرط مستندة من سورية وحلفائها، وأصبحت واشنطن أمام خيار من اثنين: وقفه خرق الوعد، وبالتالي انهيار اتفاق وقف العمليات واستئناف الجيش لمعارك تحرير المزيد من الأراضي، أو العودة إلى الهدنة، وبالتالي خلق مناخ يسمح للجيش بحشد قوات كافية لتحرير مناطق تحت سيطرة «داعش» في الرقة ودير الزور قبل وصول الولايات المتحدة إلى هذه المناطق، وهنا يكمن المأزق الأميركي.

## واشنطن على مفترق

لا تستطيع واشنطن تفسير موقفها بإلقاء الاتهامات السهلة على الدولة السورية، كما يفعل وزير خارجيتها جون كيري.

واشنطن ترمي بثقلها لاستعادة الهدنة وعودة الروح إلى محادثات جنيف، لكنها تفشل ويكون الحاصل تهدئة ساعات محدودة تمدّد مرة واثنين وبقاء دكان جنيف مغلقاً.

تواجه واشنطن من جهة تفاهات وقّعت عليها قبل شهرين تقول إنّ سقف التفاوض السياسي دولياً هو ترك شأن الرئاسة للسوريين، وإذا تعذر التناهم عليها ترحيلها إلى صناديق الاقتراع، وأنّ سقف الهدنة هو وقف القتال بين المشاركين في جنيف واستثناء «داعش» و«النصرة».

في المقابل تواجه واشنطن إصراراً من حليفها التركي والسعودي ومن معها من السوريين على سقف أمّني للهدنة بضمّ «جبهة النصرة» إلى أحكامها باعتبارها القوة التي بدونها يفقدون النفوذ الحقيقي في الجغرافيا السورية وإصراراً مرتبطاً به مماثلاً له على البقاء تحت سقف المراوحة التفاوضية تمسكاً بربط التقدم بالحسم المستحيل لأمر الرئاسة السورية.

لا تستطيع واشنطن أن تبقى طويلاً بلا موقف.

إما أن تختار واشنطن التضحية بالتفاهات لصالح العودة إلى حرب شاملة، أو تلزم الحلفاء بتفاهاتها أو تسير بالتفاهات بدونهم.

التعليق السياسي

## ■ وليد زيتوني

دشنت الحرب العالمية الأولى مرحلة ضياع الهوية القومية في منطقتنا، باتفاقية احتفالية، أسّمتها سايكس- بيكو. اتفاقية وضعتنا على خطّ الاشتباك الاستراتيجي المحدّد جغرافيا الطوائف والملل والنحل.

لم تكن هذه الاتفاقية كتابي الاتفاقيات، عقد بين طرفين معنيين بقضية واحدة. ففي هذه الاتفاقية كان صاحب القضية مغيّبا بفعل القوة المسيطرة عسكريا. وحتى تلك الوكالة المعطاة من قبل عصبة الأمم للانتداب آنذاك، هي وكالة مزوّرة لأنّها اعتمدت مبدأ أسّسته قصور القنطرة على الحكم. وهي مسالمة، بل جريمة فيها نظر.

فصصة الأمم تشكلت من الدول المنتصرة في الحرب. وقد أتبنت الأيام والوقائع التي تلت قيامها أنّها منظمة فاشلة وجائرة وغير متوازنة، وأدت في ما بعد الى اندلاع الحرب العالمية الثانية كنتيجة طبيعية لإحراقها عن الأذفاف المعلنة التي علّقتها. باختصار انها منظمة باطلة وقد أبطلت نفسها بنفسها. وعليه تصحح الوكالة الصادرة عن أساس باطل باطلة حكما لغياب التبرير القانوني التي ساقته هذه المنطلة.

ورغم ذلك ظلت الإجراءات المتخذة من قبلها في بلادنا قائمة، ومنها الوكالة عن الدول المستضفة والضييفة. بل أكثر وأخطر من ذلك ظلت الدول المنشأة بتدبير من أصحاب الوكالة الباطلة قائمة فعلا على أرض الواقع رغم بطلان السند القانوني، ويصبح «بنيان الكبير»، مثلاً، دولة بقرار صادر عن المنذوب السامي الفرنسي.

إنّ خطورة هذه الاتفاقية ليست بأنها جزء من تاريخ دولة، أو محطة في تاريخها كما هي الحال في «معاهدة فرساي» كمرحلة من تاريخ الصراع الألماني الفرنسي، أو اتفاقيات تعالج العلاقات بين دولتين على المستويات السياسية والعسكرية وحتى التجارية، وإنّما ليست كالاتفاقيات الجماعية الصادرة عن الأمم المتحدة التي تلزم فقط الموقعين عليها. فهنا الطرف المغيّب الأول صاحب الحق غير موقع عليها، ولم يؤخذ برأيها بنتاتا. بل الخطورة تكمن بأنّها أسّست لتاريخ جديد مبني على مصالح غير أصحاب الحق والأرض. وهو ما نشهد نتائجه اليوم في هذه المنطلة.

لقد أرست هذه الاتفاقية نوعاً من الإدراك الخاطئ لمفهوم الدولة والشعب والوطن، بحيث عززت قناعات البعض بأنّ مجموعة من الطقوس الطائفية والعادات والتقاليد تشكل ثقافة أمة، وأنّ بعض الامتيازات الاقتصادية تعطي مشروعية دولة، وبالتالي من كان خارج هذه «الثقافة» وخارج نطاق الامتياز الاقتصادي هو بالمطلق ليس منا واسترادا هو معاد بالمعنى «القومي» أو «الوطني».

لقد طالوت اتفاقية سايكس – بيكو كل سورية الطبيعية وتقاسمت فرنسا وبريطانيا «الجبهة»، غير أنّ هذه الاتفاقية لم تصحح واقعاً كما خلط لها آنذاك وإنما رفضت من قبل البعض في الشام. ولم تنشأ «دولة حلب» وكذلك «دولة الدرّوز» في جبل العرب، و«الدولة العلوية» في شمال غرب سورية. وإنما قامت الثورة السورية الكبرى ضدّ الفرنسيين ردا على التقسيم، وبقيت الشام دولة واحدة بعدما خرج لبنان على قاعدة التمايز الطائفي، وخرجت فلسطين والأردن والعراق بفعل الدور الإنكليزي النكبي، الذي استطاع تجنيد حتى المقاتلين حتى في مناطق النفوذ الفرنسي تمهيدا لترسيم التقسيم. فبينما قيّض للشام رجال دافعوا عن الوحدة والاستقلال، تصارع أصحاب الشأن في الكيان اللبناني على قاعدة التبعيّة إما لفرنسا وإما لبريطانيا وإدّ ادّ وال الحميل ولّاد جنبلا والكتلة الوطنية، أو التبعيّة للانكليز أمثال بشارة الخوري ورياض الصلح وكميل شمعون وجهور الكتلة الدستورية.

أما في فلسطين التي عانت الأمرين من الاحتلال الإنكليزي ورغم الثورات المتعددة كان «وعد بلفور» قد أخذ طريقه الى التنفيذ بعدما تركت وحيدة بعيدة عن أمها الحقيقية سورية.

بعد مرور ما يقارب المئة عام، يبدو أننا قد صدقنا الكذبة التي اسمها سايكس – بيكو، وعلمنا بموجيها، بينما الغرب الذي أوجد هذه الكذبة لم يرتح لتناجها فجاء الاستدمار، وليس الاستعمار، بنسخته الجديدة الممثلة بالولايات المتحدة الأميركية ليعيد صياغة الجغرافيا على اسس جديدة تتلاءم مع مصالحه هو وليست مصالح أوروبا البائدة.

### التاريخ يرتسم من جديد

غير أنّ النتائج التي رسمتها الاتفاقية، ما تكن وليدة ساعتها عام 1916، وإنما كان التحضير لها على قدم وساق من مديات بعيدة زمنياً. ففي لحظة بروز الدولة القومية في القرن التاسع عشر لم تكن جاهزين ماديا ومعنويا لتلقف فكرة التحوّل العالمي الحاصل على المستوى السياسي. وبالتالي لم تنلمّس بعد، معنى

أولا، وجودنا تحت سيطرة الإمبراطورية العثمانية التي كانت تعاني سكرات الموت نتيجة لأوضاعها الاقتصادية المتردّية، وخسارتها العسكرية أمام القوى الاستعمارية آنذاك، وخاصة تدمير أسطولها البحري في نابرس عام 1826. ومن ثم عدم استقرار أوضاعها الداخلية، اثر انقلاب الفلاني القومي الطوراني على الخلافة العثمانية المتلبّسة للنسب الأيديولوجي الديني.

ثانياً: تدخل الدول الكبرى في المناطق التي تسيطر عليها الخلافة العثمانية تحت عناوين رعاية الأقليات الطائفية، ومن خلالها، ركّزت على المستشرقين والدلائين والإرساليات لضرب البني الجيوقافية الموحدة، التي كانت تحتفظ لتاريخه بخصوصياتها القومية.

ثالثاً: كانت المنطقتا تعيش حالة اقتصادية مزرية كمحصلة للجشع الإمبراطوري العثماني من جهة، وكنتيجة للهجمة البدوية الصحراوية التي قامت بها قبائل العززي القادمة من الجزيرة العربية من جهة أخرى، حيث فاقت بهمجبتها وأتباعها ما فعله هو لوكو. لقد دمّرت هذه الهجمة سبعة آلاف قرية وبلدة من حلب شمالاً إلى صفد وحيفا ويافا جنوباً، فحرقت جميع المحاصيل الزراعية وقطعت الأشجار وتكثت بالسكان قتلاً وتهجيراً تحت الرعاية العثمانية، ونظّار القنصل الأوروبيين.

رابعاً: تردّي الوضع العلمي والثقافي ودخول المنطقة في مرحلة الانحطاط بسبب الممارسات القومية العثمانية، وهجرة الكوادر العلمية، وتغلغل ثقافات غربية متعاضدة مع القيم السائدة، ولم تستسغ، حينها، من قبل النخب المثقوبة، خاصا: تحوّل عصبة الأمم الى منظمة ضامنة لحقوق الدول الكبرى المنتصرة في الحرب، على حساب الدول والشعوب التي كانت تحت مظلة الدول المهزومة، حيث انتقلت هذه الشعوب من استعمار إلى استعمار آخر من دون أن يكون لها أيّ دور في تقرير مصيرها.

تحت مظلة هذا الواقع، وغياب الأليات السياسية والثقافية والاقتصادية المحلية الناضطة، تمذّلت المشاريع الجيوبولتيكية الإقليمية والقومية لتأمين مصالحها، التي اشتبكت وتشابكت على أرضنا وعلى حساب مصالحنا. فدخلنا في دوامة اشتياك دائم لايزال مستمرا حتى يومنا هذا، من خلال دوائر ثلاث.

دائرة ذاتية: تختلط فيها قواعد الصراع ما بين، وفي، الهوية القومية، والهوية الدينية، والهوية المذهبية، والهوية الإثنية، والهوية الاجتماعية (مدنية وعشائرية) والأنظمة السياسية والاقتصادية، والتشكيلات الكيانية التي أفرزتها سايكس بيكو.

# البناء

# أين نحن... وإلى أين؟ وما هي سبل الوصول؟\*

دائرة إقليمية: تتنازع فيها مشاريع الدول الإقليمية التي بلّورت هويتها القومية وعملت على أساسها مثل تركيا وإيران، وتلك التي لم تتبلور هويتها وتسعى الى دور قيادي إقليمي «إسرائيلي»، ومصر وادي النيل، والسعودية ممثلة للجزيرة العربية.

دائرة دولية: وقد تدرّج فيها الاشتباك تاريخياً، من صراع بين الإمبراطوريات القديمة، ثم تبع الحرب الأولى بين الدول الاستعمارية الحليفة الذي أنتج سايكس بيكو، مروراً بالحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي السابق، وصولاً الى اليوم بين الجيوبولتيك الأميركي المدعوم من أوروبا والحلف الأطلسي والجيوبولتيكي الروسي المتجدد المدعوم من الصين ودول «بريكس».. في الواقع، لا يمكن الفصل بشكل كامل بين الدوائر الثلاث إلا لأسباب منهجية بغية توضيح ما يمكن تسميته بهوامش حرية الحركة المرسومة بدقة من قبل الدائرة الكبرى. حيث برزت أشكالية تقدم نفسها على الشكل التالي: هل الاستعمار هو من أوجد المتناقضات التي تشتملها الدائرة الأولى؟ أم أنّ هذه المتناقضات البنيوية هي التي استجلبت الاستعمار الى بقعة صراعاتها؟ بمعنى آخر «ما الذي جلب على أمتي هذا الويل؟» كما سأل ألدنوف سعادة، وأردف بسؤال آخر «من نحن؟»

هنا تتبادر إلى الذهن، التسميات التي أطلقت على هذه المنطقة.. من الشرق الأدنى، إلى الشرق الأوسط الجديد، والشرق الأوسط الكبير أو الموسع، التي أن دلت على شيء فإنّها تدل على ضمون المشروع الجيوبولتيكي وأسئلهآفته، هي تسميات جغرافية متعالية تؤكد على مركزية الغرب وتبعيتها. وبالتالي ترسم حدودنا استناداً إلى خطوط أمثها القومي باعتبارها جوارز والإساطيل المنتشرة في البحر المحيطة، والهيمية السياسية والسيطرة الاقتصادية على برّنا. وعليه استناداً إلى حقائق التاريخ والجغرافيا والفكر العلمي الحديث نستعيد تعبير «سورية الطبيعية» كاسم لهذه المنطقة، باعتبار هذا الاسم الأكثر انساقاً بحضارة المنطقة وثقافتها.

## تدمير البنى الثقافية الحضارية / الروحية

لاشك، أنّ الاستعمار بكافة أشكاله، قد ركّز في المرحلة الاولى على تدمير البنى الثقافية الحضارية / الروحية باعتبارها جزءاً من العوامل المتفجرة في تشكيل الأمة، ليتسنى له في مرحلة لاحقة، النفاذ من التشرذم النفسي والثقافي لتقسيم الجغرافيا بشكل يتناسب مع أهدافه أولا وثانياً كي يؤمّن هذا التقسيم بقاء الإقليم الجغرافي بعيدا عن امكانية التفكير باستعادة وحدته.

إنّ سايكس – بيكو وهي إتفاق توضع بين قوتين استعماريتين، انحلت من خلال ترسيمها لسورية الطبيعية المسائل التالية:
1. فصل مناطق الحذب الحضارية (ما بين النهرين، بلاد الشام).
2. اضعاف العمق الاستراتيجي، لبنان بعمق 40 كلم، كذلك فلسطين.
3. سلخ الجيوبولتيك الساحلية عن الداخل، ملاحا رغم اتساع العراق فهو لا يملك منفذاً بحريا يتناسب مع مساحته (4 كلم على الخليج، الشام 200 كلم على البحر المتوسط) رغم أنّ طول الشواطئ الطبيعية على هذا البحر تبلغ أكثر من 800 كلم.

4. التحضير من خلال هذا التقسيم لما أصبح واقعاً في ما بعد، دولة يهودية في فلسطين، سلخ لواء الإسكندرون وكيليكية وصولاً إلى ماردين. وربما دولة كردية في الشمال الشرقي.

5. التقسيم على الأساس الطائفي.

أفقدت هذه الاتفاقية سورية الطبيعية السيطرة المباشرة على شرق البحر الأبيض المتوسط من خليج الإسكندرون حتى قناة السويس، كما أفقدتها القدرة على التحكم بالممرّات المائية وحركة التجارة والقلل، وأبعدتها عن موقع قبرص الاستراتيجي. وحجّمت بنفس الوقت قدرتها الطبيعية على هذا البحر تارة للمشاركة في مياه الخليج والبحر الأحمر.

باختصار وضعت هذه الاتفاقية حداً لمعادلة سورية التي تتمتع بها عادة الأمم في العالم، وهو ما أفقدها مركزها ودورها الجيوسياسي والجيواستراتيجي بعد ان أفقدها دورها الجيوقفافي الحضاري في العالم. ولم تستطع منذ ذاك التاريخ ان تكون وضعا يليق بها في مرحلة تنازع الأمم البقاء، بل جعلها في مهب مشاريع الآخرين.

يصعب الآن في ظل التشرذم الحاصل على مستوى كيانات الامة في ما بينها وداخل كل كيان، وفي ظل الحرب الحقيقية الدائرة على أرضها، يصعب وضع تصوّر استراتيجي لدور مستقبل، من تحديد نقطة بداية مستقرّة ونقطة نهاية واضحة المعالم، ومزعة على مراحل تكتيكية زمنية، والمعطل بشكل متوازن بين ما هو استراتيجي وما هو تكتيكي، شرط توفّر الإرادة السياسية، وهي التي يبدو أنها بعيدة المنال حالياً، الارتباط النخب المحلية بالمشاريع التكتيكية مفضّلة على قياساتها، على حجم طوائفها و«جماعيرها» وإثنياتها وعشائرها وارتباط مشاريعها بالخارج.

ويتعذر، بنفس الوقت، رسم النقاط المطلوبة للنهوض، دون قراءة فعليّة متأنية لاستراتيجيات الآخرين الإقليمية والدولية، ومدى تأثيرها ومكانم الضعف والقوة فيها.

تعتبر الاستراتيجية بشكل عام نسفاً قفريا مخزّونا في الذاكرة الجمعية لشعب ما، وهي بالتالي جامدة نسبيا لإرتباطها بالعوامل الثابتة والثقافية لتشكل الأمة. فالواقع والساحة والظواهر جغرافيا، والثروة الطبيعية تماما كما التطلعات العامة والمصالح هي من يقرّر الاستراتيجية وجنودها التاريخية والحالية. من الطبيعي ان يتغير منهج العمل الاستراتيجي تبعاً للإرادة وتبعاً للظروف الذاتية والموضوعية لأامة فتتحقق عندما تكون الأمة قوية (عسكريا، سياسيا، اقتصاديا، ثقافيا) وتتراجع الى حدّ تصعب معها الاستراتيجية فكرة معيارية، حين تكون في حالة ضعف أمام الأمم الأخرى أو في حال التشرذم استنادا للعوامل الذاتية، ففسلب إرادتها وتفقد سيادتها وتصبح عرضة لتداخل الاستراتيجيات الأخرى. وهذه في الواقع هي حال أمتنا منذ بداية ادراك معنى الأمة وظهور الدولة القومية الحديثة.

هنا تبرز مسألة الإبرام والفهم والتحليل ومن ثم وضع الأولويات والخيارات على مستوى بناء القدرة الذاتية والعوائق الناتجة عن التدخل الخارجي على قاعدة عقلية بحثية. لأنّ العقل هو الشرع الأعلى، وهو وبالتالي يحدّد الغايات والأساليب الواجب اتباعها للوصول إلى الأهداف المرسومة، شرط مرحلتها والعمل على إقامة التوازن بين الغايات الاستراتيجية والأهداف المرعبة، دون طغيان أو تعارض بين الغايات والأهداف مصحوبة بتوفّر الإرادة السياسية. تكاد لا توجد طريقة عملية أخرى للحدّ من مازنا، رغم أنّ العوائق الداخلية كثيرة ومتشعبة ومعقدة لدرجة تدفع البعض الى اليأس. غير أنّ وجود مشروع بنائي مستوهد واضح المعالم يبعث على الأمل وينشدّ الهمم، خاصة أنّ شعبنا يتمتع بدينامية عالية، وقدره أقرب ما تكون الى المثالية على العمل والمفاربة لإنجاز ما يمكن تصوّره ووضع موضع التنفيذ.

### المكعبات البلغارية

إنّ العالم لم يعد لعبة شطرنج محصورة بين الأسود والأبيض كما كان خلال الحرب الباردة وبين قطبين أساسيين فقط، بل تحوّل إلى لعبة أخرى، بما يمكن تسميته بالمكعبات البلغارية، ذات الأبعاد والألوان الستة، تلزم لاعبيها أن يداخل

بين الأبعاد والألوان لتحقيق الانسجام المطلوب والتوازن بين البعد واللون. يستوجب فهم اللعبة الدائرة في منطقتنا، الإطلال على المشروع الأميركي الغربي بالدرجة الأولى وتحديد ماهية أهدافه، والتحوّلات السياسية والميدانية لمسارده كونه المشروع الأساس، والأكثر تجذراً، كي نستطيع من خلال هذا الفهم النفاذ إلى إدراك المشاعر الأخرى الموازية أو المعارضة، ليتسنى لنا في ما بعد تحليل القوة والضعف فيه وفي مشاريع الآخرين، وبالتالي إيجاد المساحة الممكن العمل عليها ومن خلالها لتحقيق مكان لمشروعنا.

الولايات المتحدة التي تبنت استراتيجية الحفاظ على الدولار، والانصهار المجتمعي الداخلي، وذلك من خلال النهب الخارجي وخلق عدو دائم، اعتمدت نظرية ألفرد مامان في بداية القرن الماضي، والقاضية بتطويق الدولة البحرية للدولة القارية البرية، ومن ثم العمل على إسقاطها من الداخل، وقد نجحت إلى حدّ بعيد في تعاملها مع الاتحاد السوفياتي السابق من خلال تعاضل قدراتها البحرية وإنشائها للأحلاف العسكرية (الناتو، آسيان، والحلف المركزي) وإمساكها بالمفاصل الاقتصادية العالمية، وجزّ القطب السوفياتي إلى سباق التسلح. بعد هذا النجاح التاريخي ظلمت على تطويق الصين، فمدّت حلف شمالي الأطلسي إلى دول أوروبا الشرقية وعزّزت وجودها في جنوب شرق آسيا وقواعد العسكرية، وذهبت إلى تنظيف المسرح العالمي الوسيط الممتدّ من حدود الصين إلى البحر المتوسط.

كانت الأهداف التي تسعى الولايات المتحدة الأميركية لتحقيقها في المسرح الاستراتيجي الوسيط وهو المسرح الذي يشمل منطقتنا، تتلخص بالبنود التالية:

- الحفاظ على أمن «إسرائيل»، وعلى «إسرائيل» كقاعدة عسكرية متقدمة.
  - أمن الأبار النفطية وأمن تدفقها من خلال السيطرة البحرية وحرية الملاحة التجارية ومسك المنافذ المطلّة من وإلى البحر الأبيض المتوسط.
  - دعم الأنظمة القبلية التي تتبع سياساتها للحفاظ على حالة استقرار امنية وعسكرية تؤمّن موجبات النهب السهل للثروات المحلية.
  - الوصول إلى حل نهائي في «الشرق الأوسط» يرسخ وجود «إسرائيل».
- وزادت الولايات المتحدة على الركائز الأربع السابقة بعد 11 ليلول 2001 بندا خامسا وهو محاربة الإرهاب، تماشيا مع قاعدة استراتيجيتها (خلق عدو خارجي).

إلا أنّ الأولويات الأميركية قد تبدّلت منذ عام 2013 فتصدّرتها مسألة محاربة الإرهاب نظرا لبروز ما أسّمته بالإسلام الراديكالي على حساب الإسلام المعتدل الذي أصبح يشكل خطرا داهما على مصالحها في المنطقة وحتى في أوروبا والعالم. وهو ما دفعها بالفعل إلى القبول بمغف مؤتمّر «جنيف 2»، وتثبيت تحالفها مع دول الإسلام المعتدل، وهو أيضا ما جعلها في حالة أرباك بعد ازاحة «الإخوان المسلمين» عن الحكم في مصر خلال تحرك الجيش في 30 يونيو/ حزيران 2013.

أما التحوّل الثاني فيبرز من خلال العمل لعدم انتشار أسلحة الدمار شامل، وقد ظهر جليا موقفها في ما يتعلق بالمفعل النووي الإيراني، وما إتفق مع روسيا حوله

لجهة تدمير الترسّات الكيماوية السورية.. وهو في الواقع ما اعتبرته إنجازا لها

بإبقاء «إسرائيل»، متمنّقة عسكريا لامتلاكها منفردة السلاح النووي في المنطقة، وبالتالي استقرار المنطقة لضمان تدفق النفط.

رغم ذلك تراج دور الولايات المتحدة بشكل دراماتيكي في هذه المنطقة لأوروبا

عده منذ الأزمة الاقتصادية التي طاولتها بدءاً من العام 2008 نتيجة لحروبها الخارجية في أفغانستان والعراق وتكاليف انتشار قواتها على امتداد العالم.

وربما لسبب جوهرى آخر وهو بروز منافسين جديين على الساحة العالمية كروسيا والصين والهند وبقية دول «بريكس». وقد يكون من الأسباب أيضا، تراجع أهمية هذه المنطقة استراتيجيا لاكتشاف مصادر طاقة ذات أهمية أكبر، وأسواق تجارة عالمية أوسع في آسيا والمحيط الهادئ.

أما القلق الباقى الذي يبايأس الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة فهو بالتأكيد روسيا الاتحادية، التي استعادت حركتها الاستراتيجية بعد وصول فلاديمير بوتين إلى الحكم مجدداً، والاستراتيجية الروسية هي استراتيجية ثابتة كما قلنا سابقا، ولتصحيح الوصول إلى العياد الدافئة. وهي استراتيجية تتغير من عهد القياصرة (كاترين الثانية، بطرس الأكبر) مروراً بالاتحاد السوفياتي وصولاً إلى الوقت الحاضر مع الاتحاد الروسي. أما أهم الملامح التي تعمل على أساسها روسيا الآن لخدمة استراتيجيتها فتتلخص بالنقاط الآتية:

- محاربة القوى التكتفورية لإبعاد شبحها عن الأراضي الروسية وخاصة في الشيشان، التي عانت طويلا من العمليات الإرهابية.
- الاحتفاظ بسورية كحليف استراتيجي ملاط على البحر الأبيض المتوسط، وخاصة قاعدة طرطوس التي تشكل عنصر الأسطول الروسي على هذا البحر بعد فقدان روسيا قواعدها في ليبيا ومصر والجزائر. وهو ما يسفر وقوفها بقوة مع سورية على المستويات العسكرية والسياسية والدبلوماسية، خاصة في مجلس الأمن الدولي.
- التواجد ويشكل قوي خلف الدرع الصاروخي الأميركي الممتدّ من بولندا إلى تركيا وبربلغاريا.
- تأمين تدفق الغاز عبر السيل الجنوبي لشركة غازبروم إلى أوروبا، تماما كاسيل الشمالي الذي يمرّ في أوكرانيا.

### روسيا... لاستعادة النفوذ السوفياتي

تسعى روسيا الآن الى استعادة دور ونفوذ الاتحاد السوفياتي السابق مع تجنّب الوصول إلى سباق تسلخ مع الولايات المتحدة بغية الحفاظ على النمو المضطرد لاقتصادها. غير أنّ الولايات المتحدة وبتمويل صهيوني استخدمت قوتين محليتين لزعزعة الوضع الروسي: الأصولية الإسلامية المتشدّدة، والحركات النازية المتشدّدة في أوروبا الشرقية وفي الجمهوريات السوفياتية السابقة. أما الاستراتيجيات الإقليمية ورغم أهميتها لا تستطيع العزف منفردة خارج دائرة الاشتباك الدولي. قد تستفيد كل منها من التقاطعات مرحلية بين ما هو إقليمي وما هو دولي، إلا أنّ حركتها مهما توسعت نصّب أساسا في خاتمة الأقطاب الدولية.

من المهم جدّاً تحليل مقوّمات العمل الإقليمي وخاصة «الإسرائيلي» والتركي والإيراني والعربي في ما يتعلق بمصر والسعودية وتأثيراتهم على سورية الطبيعية، كما من المهمّ قراءة الإستراتيجيات الصينية وتطلعات الدول الكبرى الأخرى. غير أنّها فعليا وعمليا ليست خارج أداء كل من الولايات المتحدة وروسيا في الوقت الراهن.

إنّ الإطلاة السريعة على المشاريع الجيوبولتيكية المستهدفة منطقتنا وبنائها، لا تعفيان من الدراسات المتأنية لكل منها. لكن الأولوية تبقى في وضع الحجر الأساس للخروج من مأزقنا وتبني رؤية واضحة للنهوض على قاعدة الاسئلة التالية: من نحن؟ أين نحن؟ إلى أين؟ وما هي سبل الوصول؟

\*محاضرة ألقاها عضو المجلس الأعلى في الحزب السوري القومي الاجتماعي وليد زيتوني في الاحتفال الذي أقامته مديرية المريحة التابعة لمنفذية المتن الجنوبي بمناسبة عيد مولد باعث النهضة أنطون سعادة

وإنّ قبول ثقافة الآخر المختلف لا يعني الضرورة الاقتناع بها، إنما هو إقرار بوجود الاختلاف معها وبوجود هذه الثقافة وقبولها من قبل الآخر، شرط أن لا تكون تلك الثقافة مبنية على حساب حقوق الآخر أو وجوده، كما ويجب النظر إلى الآخر المختلف من دون تمييز بسبب الجنس أو الدين أو القومية أو الخلفية الاجتماعية أو الانتماء السياسي أو أي سبب آخر، وطالما أنّ الاختلاف لا يكون على حساب وجود الآخر أو حياته، فالأخر هو فرد مواطن، بل نفس الحقوق وعليه نفس الواجبات، فيجب احترام هذا الاختلاف والعمل على تعزيز قبول ثقافة الآخر المختلف مهما بلغت درجة الاختلاف، وتفعيلها بشكل طبيعي بما تنسجم مع واقعنا ومنطلباته.

يبدو للمتابع أنّ ضعف ثقافة الحوار وتردي الالتزام بها في مجتمعنا، ليس نتيجة التراكمات السلبية للتناحر السياسي الحزبي أو التناقض الاجتماعي والطبقي، بل هو نتاج خليط لتلك الحقبة الزمنية الطويلة من التربية السلبية الاجتماعية والثقافية التي امتزجت زمنًا طويلا، لتشكل تلك النتائج الهجينة في السلوك وتردي لغة الحوار وبالتالي انعكاس ذلك حتى على التربية الأسرية داخل البيت، وتتعداه إلى المدرسة والمجتمع.

لوصول إلى ثقافة قبول الآخر يجب أن نبدأ مع الصغار ولأننا قد عوّدنا مجتمعنا وطلبتنا على ثقافة التلقين وليس ثقافة الحوار وتعليم الطفل الحفظ وليس التنبّوع في الإجابات معتمداً على القدرة على إيجاد الحلول المناسبة، ولم نتعلم ذلك في بيوتنا ومجتمعنا ومدارسنا وحتى في أماكن العبادة، وكل الذي تعلمناه هو أنّ الآخر إذا لم يتطابق مع ما اتنا أهدافه قبله فهو عدو لا محال ويجب ان ألغيه وامارس كل سلطاني لإبغائه.

وإن التسامح والديمقراطية لهما اتجاهان أيّ أخذ وعطاء وتفاعل إيجابي مع قيم إنسانية جديدة بعيدة عن روح التعصب والكراهية وشطب الآخر المختلف.

## ■ د. محمد شعيتاني\*

الوعي هو معرفة المرء بوجوده وإدراكه لأفكاره ومشاعره، وحين تتسج دائرة وعي الإنسان يصبح مدركا لمحيطه، وما فيه من مصادر السرور وبيواعت الحزن والانتكاب، كما يصبح مدركا للفرص والتحديات والإمكانات المتوفرة في ذلك المحيط، ومن المهمّ أن نلاحظ أنّ وعي الإنسان بكل ذلك ينكس مفوضاً ونسبياً، وقابلا للجدل والمراجعة، لذلك لا بدّ من بحث عن سبل التواصل الاجتماعي عن طريق فتح باب الحوار الشامل على كافة الأصعدة لخلق محور التفاهم وجعل مبدأ اللجوء إلى الآخر المختلف هدفا للسلام وتجنبنا لإفرازات الاختلاف السلبية الغير مرغوب فيها عند الاحتماء بالثقافة والوعي. لأنّ المجتمع المتجانس ثقافيا يتمتع بقوة مميّزة خاصة به، ويخلق مناخا تشترك فيه الثقافات المختلفة لحوار مثمر يعود بالنفع على الجميع، ويساعد على إقامة حسن مجتمعي تكافلي، وبذلك يسهل عملية التواصل الداخلي بين أبنائه، ويغذّي ثقافة كثيفة متماسكة ويمدها بأسباب الحياة.

الاختلاف في ما بيننا في وجهة نظر أمر طبيعي ومفيد كثيرا، وخاصة في مثل هذه الظروف الحساسة التي تمرّ بها المنطقة وحول المواضيع الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والدينية والسياسية خاصة، ولكن بشرط أن لا يصل الاختلاف إلى حدّ التجريح والتقييب، ولكن للأسف كثيرا ما تصل الأمور إلى أبعد من ذلك (التهميد).

وهذا مؤذ جدا ومعيب، وخاصة بين فئة المثقفين والسياسيين

والحزبيين في مجتمعنا، علما أنّ الاختلاف هو الإغناء عندما يتمّ توظيفه

بإقتان، والحرص على الاحتفاظ به في مجراه الإيجابي والمثمر التابع من ضمير إنساني حيّ، والمحب للسلم الأهلي ونبيذ العفان والتطرف والغناء

الأخر مهما كانت درجة الاختلاف.

وأصح بالذكر هنا المجتمع اللبناني والحالة المساوية التي سنّبها